ICTJ عدالة حقيقة كرامة

إحاطة ictj

ريم القَنْطري
كَريم المُفْتي
حزيران 2017

بكرامتنا

وجهات نظر اللاجئين السوريين في لبنان حول التهجير وظروف العودة والتعايش

حَصَدَ الصراع المُسلّح في سوريا، المُندلع منذ العام 2011، أرواحَ مئات الآلاف من الضحايا وألحقَ الأذى الجسديّ والنّفسي بعددٍ أكبر بعدُ من النفوس. انتهك الصراع القانونَ الدولي الإنساني والقانون الدوليّ لحقوق الإنسان على نطاقٍ واسعٍ وبطريقةٍ مُمنهجة. وقد اقتَلَعت أعمالُ العنف والتّدمير المُستفحلة الملايينَ من أراضيهم، فهجّرت ما يُقاربُ نصف الشّعب السّوري البالغ عدده 24 مليونٍ إلى مناطق أخرى داخل حدود الوطن أو خارجه.

لم يسبق لأيّ أزمةٍ إنسانيّة قط أن عاثت تدميرًا وتقسيمًا في المجتمعِ كلّه كما فعلت الأزمة السّوريّة. وهو الأمر الذي يستدعي بذلَ جهودٍ هائِلة من أجل بناء السّلام وإعادة الإعمار، مَتى تمّ التوصّل إلى حل سياسي. فلا شكّ أنّ عودةَ اللّاجئين والمُهجّرين إلى مُجتمعاتهم، وما يترتّب عنها من عمليةَ إعادة بناء لحياتهم وروابطهم الاجتماعية، سواء كانت بين الأفراد والجماعات أو بين المواطنين ومؤسسات الدّولة، ستتخذُ مسارًا طويلًا وشاقًا ومعقّدا.

يُشكل تواصل الصّراع واستمرار الانتهاكات والتّهجير واسع النطاق في سوريا سياقًا شائكًا في ما يخصّ إعادة توثيق الروابط الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصادية. لكن، مَتى وُضعت هذه العمليّة حيّز التّنفيذ، يتحَتّم أخذُ تجارب الضّحايا ووجهات نظرهم في الحُسبانِ. فمِمّا لا شكّ فيه أنّ الأضرار والخسائر المختلفة التي حَمَلَت الأفراد على ترك بيوتهم ثُمّ أثّرت في حياتهم كلاجئين، وأفضت إلى المُطالبة بتحقيق العدالة، تُلقي بوزرها على قُدرة الضّحايا على إعادة إقامة العلاقات.

إنّ مشاركة اللّاجئين والمُهجّرين وغيرهم من الضّحايا في مُناقشات حول كيفيّة العودة وشكلها في سوريا، هي عمليّةٌ يُمكن الشروعُ فيها في الوقت الرّاهن، على الرّغم من التّحديات التي يفرضها العنف والتهجير المُستمران دونما انقطاع. ويُعدّ هذا المشروع البحثي جُزءًا من العمليّة آنفة الذّكر، وهو يستندُ إلى مُقابلاتٍ أُجريت مع حوالى 40 لاجئًا مُستقرًّا في لبنان وحوالى 25 مُمثلًا عن منظّمات محليّة ودوليّة تُعنى بمسائل تتعلّق بالتّهجير والصّراع في كلٍّ من لبنان وسوريا. تعرض ورقة الإحاطة هذه النتائج والتوصيات الرئيسية لتقرير بحثي أجراه المركز الدولي للعدالة الانتقالية.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنّه لا يُمكن تعميمُ الاستنتاجات التي خلصَ إليها البحثُ على تجارب اللاجئين السّوريين جميعهم، ذلك لكونِه يعتمدُ على عيّنة محدودة نسبيًّا تقتصرُ على اللاجئين حصرًا ولا تشمل النّازحين داخل الأراضي السّوريّة. ومع ذلك، يُقدِّم البحث نبذة مفيدة عن تجارب اللّاجئين السوريين في لبنان وعن مخاوفهم وتطلعاتهم وأولويّاتهم في ما يخصّ العودة في المستقبل، وهو ما يستدعي وضع سياسات والقيام بتدخّلات من شأنها أن تدعم عمليّات كهذه. ويُؤمَلُ أن تُقام أبحاث من هذ القبيل على نطاقٍ أوسع يشمل اللّاجئين السّوريين في الأردن وتركيا حيث يستقرّ العدد الأكبر منهم.

يحملُ مصطلح "المُصالحة" بُعدًا حسّاسًا في أذهان السّوريين، ذلك أنّه يرتبطُ بمصالح نظام الرّئيس السّوري بشّار الأسد، ولا يُشكّل جزءًا من الخطاب العامّ. ومع أنّ مفهوم المُصالحة يُحدد إطار العمل المفهوميّ لمشروع البحث هذا، لَم يأتِ البَاحِثَان على ذكر هذا المُصطلح بحدّ ذاته، إلّا حيثما استعمله

1 ريم القنطري وكريم المفتي، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "استرجاع الكرامة: وجهات نظر اللاجئين السوريين في لبنان حول التهجير وظروف العودة والتعايش"، 2017، www.ictj.org/publication/syria-refugees-lebanon-displacement-return-coexistence

إحاطة ictj

بكرامتنا:
وجهات نظر اللاجئين السوريين في لبنان حول التهجير وظروف العودة والتعايش

نبذة عن الكاتب:

ريم القنطري خبيرة في مجال حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية. وقد شغلت سابقا منصب رئيسة مكتب المركز الدولي للعدالة الانتقالية في نيبال وتونس، ولديها خبرة في الإدارة العامة وإدارة العمليات الانتخابية.

كريم المفتي أستاذ مشارك في القانون الدولي ومدير العيادة القانونية لحقوق الإنسان في كلية الحقوق بجامعة الحكمة في بيروت. وهو خبير في حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، باحث، وناشط حقوقي.

اللّاجئون أنفسهم فِي معرضِ المُقابلات. وبينما تكثرُ المُصطلحات التي تنطوي على معانٍ تتعلّق ببناء العلاقات أو إعادة إقامتها، كان مصطلح "التعايش" الأكثر تكرارًا على ألسن المُستجوبين.

سلّطت نتائج المشروع البحثيّ هذا الضّوء على الأذى الذي لحق باللّاجئين السّوريين، سواء على الصّعيد الفردي أو الجماعيّ، بما في ذلك فقدان أحد أفراد العائلة أو خسارة الممتلكات ومصادر الرّزق في سوريا، بالإضافة إلى الضّغوطات المادية وأشكال التّمييز العنصري التي تُمارس عليهم في لُبنان. فقد ألقَى التّهجير بثِقله على العائلات التي تَوزّع أفرادها في أرجاء المنطقة وفي دول أوروبا، الأمر الذي أدّى إلى تفاقم التّفكّك الاجتماعي بالموازاةِ مع تعاظم الانقسامات الطائفيّة والسّياسيّة. هذا وقد يحلّ شرخٌ كبير بين الأفراد الذين تركوا سوريا وأولئك الذين بقُوا فيها، والذين قد يتَولّد لديهم شعور بالاستياء والخيانة. إلى ذلك، فقد تُتوارث آثار الصّراع والتّهجير من جيلٍ إلى جيلٍ، نظرًا إلى أنّ أطفال اللاجئين يُعانون أذًى نفسياً بسبب تعرضهم لأعمال العنف، ويُحرمونَ من التّعليم بسببِ العوائق (بما فيها التّمييز العنصري والتّكاليف الماديّة) التي تعترضُ التحاقهم بالمدارس في لبنان.

وقد توصّلت النّتائج إلى تحديد أولويّات مشتركةٍ يُجمعُ اللاجئون عليها في ما يخصّ عودتهم إلى سوريا في المُستقبل. فقد أعربَ جُلّ اللاجئين عن رغبتهم في العودة إلى بلدهم، ولا سيّما إلى مناطقهم ومجتمعاتهم التي ترعرعوا فيها. ففي الواقع، اختارَ الكثير من اللاجئين الاستقرارَ حاليًّا في لبنان تطلعاً إلى الإيجابيّات المَرجوّة من العودة إلى سوريّا يومًا ما. ومِن بَين أولويّات اللاجئين فيما يخصّ العودة، أولويَّتان مُشتركتان هما الأمن والسلام، وهما رهنُ التّوصل إلى حل سياسي من شأنه نزع السّلاح، وتأمين الاستقرار وتوفير المأوى ووسائل كسب العيش بالإضافة إلى إعادة إعمار المنازل وإعادة تأهيل البُنى التّحتيّة والتّعويض عما هُدّم من مُمتلكات وبُيوت، ذلك إلى جانب توفير التّعليم لتعويضِ توقّف الأطفال عن التعلّم، وتوفير الدّعم النّفسي لمُعالجة صدمات الضّحايا النّفسية، وتأمين جمع شملِ العائلات المُتشرذمة التي تَفَرَّق أفرادها.

اختلفت وجهات نظر اللاجئين الذين أُجريت معهم المُقابلات، حولَ إمكانيّة إعادة توثيق الروابط الاجتماعيّة أو حول مفهوم التّعايش بحدّ ذاته. إذ يعتقدُ بعضهم أنّ السوريّين سينجحونَ في إعادة توثيق هذه الروابط بعدَ أن يبلغ الصّراع نهايته، في حين ساورَ التّشاؤم بعضهم الآخر حولَ إمكانيّة التّوصل إلى تعايش حقيقيّ وفعليّ، لا سيّما في المُدن الكُبرى. هذا وقد تباينت وجهات نظرهم حولَ مدى الحاجة إلى المُساءلة عن الانتهاكات التي قادت إلى تهجيرهم. فقد وصفَ بعضهم المُحاكمات القضائيّة بأنّها غيرُ واقعيّة أو اعتبرها عمليَّةً آيلةً إلى زعزعة الاستقرار، في حين اعتبرها بعضهم الآخر شرطًا لا مناص عنه من أجل عودتهم وإعادة بناء العلاقات. وقد دفعَ انعدامُ الثِّقة في النّظام القضائي السّوري وفي المُجتمع الدولي الكثيرَ من اللاجئين إلى تفضيل المحاكم العشائرية المحليّة أو الوجهاء المحليّين. والجدير بالذّكر أنّ الكثير من اللاجئين أتوا على ذكر الذّين عندَ تطرّقهم إليه كوسيلة للتطلع الى العدالة والمُسامحة والتّعايش.

لعلّ أحد التطوّرات الإيجابيّة التي لُوحِظَت بين صفوفِ اللاجئين في لبنان هوَ انخراطُ الكثير من الشّباب في المنظّمات المدنيّة المحليّة والدوليّة التي أتاحت لهم فرصَ توظيفٍ وتطوّع أكسَبَتْهُم مهاراتٍ تتعلقُ بالنّشاط المدنيّ والمُساعدة والوساطة وحلّ النّزاع والدّعم النّفسي؛ مهاراتٌ من شأنها أن تُساهم في إحلال التّعايش عندَ عودتهم إلى سوريا. هذا وقد أعربَ الكثير من الشّباب عن أنّ تفاعلَهم مع المجتمع اللّبنانيّ، بما في ذلك تعرّفهم إلى أفكار وأنماط عيشٍ جديدة ومتنوّعة، أكسبهم انفتاحًا ووعيًا أكبر على الصّعيد السّياسيّ. وعليه، لم يكتسبُوا مهاراتٍ جديدةً وحسب، بل ازدادُوا تقبُّلًا للآخرين الذين يختلفُونَ عنهم في الدّين أو النّظرة السّياسيّة.

تمحورت المُقابلات التي أُجريت في سياق المشروع البحثي هذا حولَ شعور اللاجئين بالفقدان وحاجتهم إلى استعادة كرامتهم، علمًا أنّ الكرامة مفهومٌ ينطوي على أهميَّة قُصوى في الثّقافتين العربيّة والإسلاميّة. فقد قَاسَى اللاجئون تجاربَ مؤلمة فقدوا من خلالها أفرادًا من العائلة وخسروا بيوتهم وتحمّلوا الأسفار المُضنية وتعرضوا للتحقير والتّمييز العنصري، وهي تجاربٌ حمَلتهم على الشّعور بأنّهم فقدوا كرامتهم. لذا، تؤدّي استعادة الكرامة دورًا مُهمًّا في عمليّة العودة إلى سوريا في المُستقبل، عقبَ انتهاء الصّراع وأزمة التّهجير؛ بالإضافة إلى كونها تُشكّل نقطةَ ارتكازٍ في إعادة إقامة الروابط بين الأفراد والجماعات من جهة وبين المواطنين ومؤسسات الدولة من جهةٍ أخرى في مرحلة ما بعد الحرب في سوريا. ويعي اللاجئون أنّ هذه العمليّة تستغرقُ وقتًا طويلًا، وأنّها تفترض إيجادَ مجتمعٍ مُختلفٍ كلية عمّا كان قائماً قبل الصّراع.

التوصيات

صحيحٌ أنّ عمليّات العودة ترتبطُ، أوّلا وأخيرًا، بإيجاد حلٍّ سياسيّ لإنهاء الصّراع في سوريا، إلّا أنه من الممكن اليومَ اتّخاذ جملة من الخُطواتِ التي من شأنها أن تنعكس إيجابًا على عمليّة العودة والتّعايش في المُستقبل. وتشملُ هذه الخُطوات، على سبيل الذّكر لا الحصر:

1. **إدراجُ وجهات نظر اللاجئين في المُناقشات والسّياسات التي تتطرّق إلى ظروف العودة.** فإدراج وجهات نظر اللاجئين في المُناقشات والمُبادرات الآيلة إلى وضع السّياسات التي تتعلّق بظروف العودة يُعد أمراً جوهرياً. في الواقع، أعربَ اللاجئون الذين أُجريت معهم المُقابلات عن تقديرهم لمنحهم الفرصة للتعبير عن آرائهم في هذه المسائل ضمن سياق هذا البحث، على الرّغم من تفضيلهم عدم الكشف عن هويّاتهم لأسباب أمنيّة. وقد رحَّب الكثير منهم بهذه المُبادرة وعبّروا عن أملهم في أن تُساهمَ في إحلال الظّروف الّتي من شأنها أن تُيسِّرَ عودتهم إلى أرضهم. هذا وقد أعربَ مُمثّلو المنظّمات المدنيّة غير الحكوميّة والمنظّمات الدّوليّة عن تقديرهم لهذه الدراسة البحثيّة واعتبروا أنّ دراساتٍ كهذه تُعدُّ بالغة الأهميّة كَونها تُشكّل مَعلماً لوضع البرامج في المُستقبل ووسيلةً تُخولُهم الإحاطةَ بأحوالِ المُستفيدين من أعمالهم وبآثار نشاطاتهم. إلى ذلك، بَيَّنت الدّراسات المُقارَنة أنّ العمليّات الاستشاريّة والتّشاركيّة، ولا سيمّا تلك المناطة بالشأن العام، تؤدّي في أغلب الأحيان إلى وضعِ سياساتٍ تحظى بمقبوليّة أكبر، وإلى اتّخاذ قراراتٍ تُراعِي السّياق السّائد، الأمر الذي يُسهّل تنفيذها على أرض الواقع.

2. **دعم المسارات المجتمعية المُؤثِّرة في مجالي العودة والتّعايش.** تكتسبُ الجهودُ المبذولةُ على مستوى الجماعات والمُفضية إلى بَلْسَمَة آلام اللّاجئين أهميَّة قُصوى. إلّا أنّ الصّراع المُستمر يحول دون إمكانية التّخطيط بعيد الأمد، فتضطَرُّ منظّمات المُجتمع المدني إلى تلبية الحاجات الآنيّة والمُلحّة التي يُعبّر عنها اللاجئون. وقد أحجمت المُنّظمات، بشكلٍ أو بآخر، عن التطرّق إلى موضوعَي العودة والمُصالحة أو التّعايش وذلك لأسبابٍ شتّى. فالمُصالحةُ مُصطلحٌ يُنظر إليه حاليًا نظرةً سلبيّة، والعودةُ تبدو بعيدة المنال. ومع ذلك، أُقيمت مُنتديات النّقاش حولَ تحوّلات الصّراع لتكون منصَّة خوّلت المُشاركين المُنحدّرين من جذورٍ وخلفيّات مختلفة تبادل الآراء والأفكار. وتحتاج هذه المبادرة إلى أن تُستكملَ بأعمالٍ إضافيّة تتمحورُ حولَ ظروف العودة ومستقبل سوريا من منظار مُواطنيها.

ليسَ التّعايش أمرًا يسهُلُ فرضه على الفرقاء المُنخرطين في الصّراع بعدَ التوصّل إلى حل سياسيّ، بل هو عمليّة تتطلّب بذلَ الوقت والجهد الكافيين واعتمادَ الأطراف المعنيّة مقاربةً شاملة والتزامَ المنظّمات الدّولية والجمعيات غير الحكومية من المجتمع المدني بغية التّأكّد من أنّ مبادراتها وبرامجها تُساهم في استعادة كرامة اللاجئين. هذا وسيحتاجُ اللاجئون أيضًا إلى الحصول على معلوماتٍ موثوقة حول الظّروف في سوريا قبلَ عودتهم إليها. فمثلًا يُعدُّ تأمين الدّعم النّفسي، ولا سيّما للأطفالِ، واحدًا من جُملةِ التّدخلات التي يُمكن تنفيذها في الوقت الحالي وتؤثّر إيجابًا في عمليّة العودة وإعادة إقامة الروابط المجتمعية في المستقبل. وتُعدّ العدالة الانتقاليّة عنصرًا أساسيًّا في هذا المجال، إلّا أنّ تحديد أشكال هذه المسارات يقتصرُ على السّوريين وحدهم، ومن ضمنهم اللاجئون، وذلك كي تتَلائم هذه المسارات مع السّياق المحليّ.

3. **مُناهضة العنف الجنسي والعنف الجندري واستغلال النّساء وزواج الأطفال.** أظهرت المقابلات خشية عائلات من العنف الجنسي والعنف ضد النساء، ممّا دفعها إلى مغادرة سوريا من أجل حماية أحبّائها. فقد تفشّي هذا النّوع من العنف في الحرب السّوريّة و يُرتَكَبُ على أيدي كافة الأطراف، إذ غالبًا ما تُختطفُ الفتياتُ اليافعات كي يتخذُهنّ المُسلحون زوجاتٍ أو جاريات. إلّا أنّ الهروب من الحرب لم يُجفّف منابعَ الخطر، فاستغلال النّساء عبر الإتجار بالبشر والإكراه على مُمارسة الدّعارة لا يزالُ يشكّل مُشكلة حقيقية، على حدّ تعبير عددٍ من اللاجئين. إذ تنظرُ العائلات المُدقعة الفقر إلى بناتها اليافعات على أنّهنَّ أفواه إضافيّة لا بدّ من إطعامها، فتُجبرهنَّ على الزّواج في سنٍّ مُبكرة، وتحرمهُنَّ بذلك من طُفولتهنّ. من الضروري أن تولَى المسائل المُتعلّقة بالنوع الاجتماعي الاهتمامَ اللّازم، ذلك أنّها تؤثّر تأثيرًا بالغًا على نسيج المجتمع السّوريّ والجيل القادم الذي يقع على عاتقه إعادة بناء سوريّا. وعليه، يُفترض من المنظمات الدّوليّة ومنظّمات المجتمع المدني، مدعومةً من المجتمع الدّولي، أن تُساهمَ في تمكين النّساء وتعليم الفتيات وزيادة الوعي بين العائلات السّوريّة، بغيةَ الحدّ من المُمارسات آنفة الذّكر وحماية النّساء والفتيات على اعتبارهنّ عناصر أساسيّة في إعادة بناء سوريا في المستقبل.

إحاطة ictj

بكرامتنا:
وجهات نظر اللاجئين السوريين في لبنان حول التهجير وظروف العودة والتعايش

شكر وتقدير:

يقر المركز الدولي للعدالة الانتقالية بدعم وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة التي مولت هذا البحث ونشره. ويعرب المؤلفون عن امتنانهم لجميع الذين قدموا وقتهم بسخاء لإجراء المقابلات لهذا التقرير وساهموا فيه بتجاربهم وأفكارهم.

الآراء الواردة في هذه الورقة لا تمثل سياسة حكومة المملكة المتحدة.

UKaid
from the British people

4. **توفير الدّعم التّربوي.** يُظهرُ هذا البحث أنّ الأطفال هم أكبر الخاسرين في الحرب المستعرة في سوريا، ذلك أنّهم كانوا، ولا يزالون، يعانون مشاكلَ نفسيّة، تُضافُ إليها مشاكلُ ناتجة عن وضع أهاليهم على الصّعيدين الاجتماعيّ والاقتصاديّ. ففي الواقع، أحجمَ عددٌ كبير من الأطفال اللّاجئين عن الالتحاق بالمدارس إمّا لأنّهم مضطرّون للعمل وكسب الرّزق وإمّا لأنّ أهاليهم غير قادرين على تحمّل الأقساط المدرسية أو تكاليف النّقل. ومن ثمّ، يواجه الجيل القادم من السوريين خطرًا داهمًا بأن يُوصَمَ بالعنف وانعدام التعليم. لذا، يجدرُ بكلٍّ من المجتمع الدّولي والدّول التي تستقبل اللّاجئين أن تدعمَ الأنشطةَ التربوية التي تُنظّمها منظّمات المجتمع المدني. إلى ذلك، لا بد من وضع آليةٍ مشتركة تؤول إلى توفير مُعادِلاتٍ للإجازات السّورية وذلك باعتمادِ وسائل تربويّة مُوازية، من أجلِ تأمين حق التعليم بين صفوف اللّاجئين.

5. **استرداد المُمتلكات والأراضي.** تُشكّل المنازلُ والمحالّ المُهدمة والأراضي والمعامل المُستولَى عليها عوائق كبيرة تحولُ دون عودة السّوريين اللاجئين إلى ديارهم. فقد أجمع اللاجئون المُشاركون بنسبة قاطعة في المُقابلات على الرفض القاطع لاحتمالِ عودتهم إلى مناطق غير مناطقهم، كما أجمعوا على التّشكيك في إمكانيّة استرداد أراضيهم وممتلكاتهم ومنازلهم. إلّا أنّ المسألةَ آنفة الذّكر تكتسبُ أهميّة كُبرى في موضوع العودة وإعادة بناء الروابط بين المُجتمعات، لا سيّما أنّ المخاطر الحقيقية التي تُهدِّد بالمُصادرة الدائمة للممتلكات والأراضي تُفضي إلى توتّرات جديدة وتُقوِّضُ إحلال السّلام الاجتماعيّ. لذا، فمن الأساسي أن يُدرجَ استرداد الأراضي ضمن أيّ عمليّة تؤدي إلى حلّ أزمة التّهجير، وهو الأمر الذي يخدُمُ انصهار المُجتمعات المُختلفة في المُستقبل ومنع الطّائفيّة والانقسامات السّياسيّة على حدّ سواء.

6. **تعزيز التّفاعل بين الجماعات.** عاثت أشكالُ العنف والتدمير والتّهجير تفكيكًا في المجتمع السّوريّ، فأقامت فيه خطوطَ تماسٍ طائفيّة وسياسية. وقد أثارَ اللّاجئون محاذِيرَ كثيرة حول تفكّك المجتمع، وأي عملية تجاهلِ لهذه الظاهرة ستزيد الطين بلة، فتزداد الطّائفيّة ويتجذر الانقسام. لذا، لا بدّ من العمل للحد من الطّائفيّة وأن تكتسب هذه القضية أهميّة قُصوى عندَ النّظر في البرامج الاستراتيجيّة والإصلاح الاجتماعي في السّياق السّوري. وقد بدأت مُنظّمات غير حكوميّة من المجتمع المدني ومنظّمات دولية العملَ لمواجهة هذا التّحدّي الجسيم. ويُفترضُ أن يُعزِّز التّفاعل بين مختلف المجموعات والجماعات (مع التّركيز على الأطفال والشّباب والنّساء) ذلك كي تُعمَّم ثقافة الاحترام المتبادل وتّقبّل الآخر وكي يوضع حدٌّ لِتفاقم العنف الطّائفي ومنع تكرارِه في المُستقبل.

7. **دعم الجهود البحثية في المُستقبل.** صّبت هذه الدراسة جُلَّ اهتمامها على اللّاجئين السّوريين في لبنان، علمًا أن تجاربَ هؤلاء تختلف عن تجارب اللّاجئين في تركيا والأردن حيث السّياقات مُختلفة تمامًا. وممّا لا شكّ فيه أنّ تجارب اللّاجئين أثّرت على النسيج الاجتماعي للمجتمع السّوري، كما أثّرت على مخاوفهم وتطلّعاتهم ومشاريعهم المستقبلية. فقد تبيّن من خلال المُقابلات أنّ السّوريين الذين غادروا لبنان واتّجهوا إلى دول أوروبا، يواجهونَ تحدّيات مختلفة ستُؤثّرُ حتمًا في حَسمِ قرارهم إمّا بالبقاء في البلد المضيف وإمّا بالعودة إلى سوريا حالَ انتهاء الصّراع. فمن أجل التوصّل إلى إحاطةٍ أفضل وأشملَ بتجارب اللّاجئين السّوريين ووجهات نظرهم حيال العودة والتّعايش، تُرفع توصية للجهات المانحة بدعمِ أبحاثٍ مُماثلة في تركيا والأردن والدّول الأوروبيّة.

ICTJ New York
5 Hanover Square, 24th Fl.
New York, NY 10004
www.ictj.org

يعمل المركز الدولي للعدالة الانتقاليّة على معالجة أخطر انتهاكات حقوق الإنسان ومنعها، وذلك من خلال التصدي لإرث الاعتداءات الجماعية. ويسعى المركز الى حلول شاملة لتعزيز المحاسبة وخلق مجتمعات عادلة وسلمية. لمعرفة المزيد زوروا **www.ictj.org/ar**

ICTJ عدالة حقيقة كرامة